

Distr.: General
12 January 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المرحلي عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي طلب فيه المجلس إلى أمورا منها أن أبقى المجلس على علم، عن كذب وبصورة منتظمة، بالتقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. ويعرض هذا التقرير ما استجد من تطورات سياسية وإنسانية منذ إعداد تقريره المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (S/2000/879). ويورد التقرير أيضا وصفا لحالة انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وفقا لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قمت بزيارة لإثيوبيا وإريتريا كجزء من رحلة شملت بلدانا أفريقية عديدة، حيث صحبني وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأثناء وجودي في أديس أبابا، التقيت برئيس الوزراء، ميليس زيناوي، ووزير الخارجية، سيوم مسفن، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم. وشاركت في منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٠، الذي كان محور تركيزه مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا. كما قمت بزيارة مشروعات إنمائيين تدعمهما الأمم المتحدة ويوفران للمصابين بهذا المرض الخدمات الاجتماعية التي هم في أمس الحاجة إليها. وفي أسمرة، التقيت بالرئيس إساياس أفورقي، ووزير الخارجية، علي سعيد عبد الله، وعدد آخر من كبار المسؤولين الحكوميين. كذلك، قمت بزيارة موقع الفريق العسكري التابع للبعثة بمدينة آدي كيه، كما التقيت بجنود الأمم المتحدة الذين تم نشرهم حديثا في ديك امهاري.

اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

٤ - ذكرت في إحاطتي لمجلس الأمن بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أنني شهدت، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، على توقيع الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية وحكومة دولة إريتريا (A/55/686-S/2000/1183)، وذلك في حفل استضافه الرئيس بوتفليقة في الجزائر العاصمة. كما حضر مراسم التوقيع وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سالم أحمد سالم، وممثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد أنطوني ليك، والمبعوث الشخصي لرئيس الاتحاد الأوروبي، السيد رينو سييري. وفي معرض ترحيبي بالاتفاق، قلت إنه يعكس الإرادة الجماعية لزعيمي وحكومي البلدين على نبذ خلاف مدمر بينهما، وعلى توجيه طاقتهما وقدراتهما نحو تقديم الاحتياجات المشتركة لشعبيهما على ما سواها. وأشدت بالجهود الدؤوبة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، ولا سيما جهود الرئيس الجزائري بوتفليقة، في الوصول بمحادثات القرب إلى خاتمة ناجحة. كما أعربت عن تقديري للسيد ليك والسيد سييري.

٥ - وفي رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1194)، أكدت على أن توقيع الاتفاق يعد بمثابة انتصار هام للسلام بين البلدين، وإنجاز رئيسي للقارة الأفريقية بأسرها. وينص الاتفاق على أن يوقف الطرفان الأعمال القتالية العسكرية بينهما بصورة نهائية، وأن يمتنع كل منهما عن استعمال القوة ضد الطرف الآخر وعن التهديد بها، وأن يحترم الطرفان أحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601، المرفق)، وأن يقوموا بتنفيذها تنفيذا تاما. كذلك، ينص اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر على أن يقوم الطرفان، دون إبطاء، بإطلاق سراح أسرى الحرب وجميع الأشخاص الآخرين المحتجزين بسبب الصراع المسلح وإعادةهم إلى أوطانهم. وفي الوقت نفسه، يدعو الاتفاق إلى إجراء تحقيق، من قبل هيئة مستقلة محايدة، لتحديد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الصراع. كذلك، ينص الاتفاق على إنشاء لجنة محايدة للحدود - على النحو المبين في الفقرتين ٦ و ٧ أدناه - تسند إليها مهمة تعيين ورسم الحدود المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة في عهد الاستعمار، على أساس المعاهدات ذات الصلة المبرمة في عهد الاستعمار والقانون الدولي الساري. وينص الاتفاق كذلك على إنشاء لجنة محايدة للبت في جميع ما يقدم من أحد الجانبين من مطالبات عن خسائر أو أضرار أو إصابات.

٦ - وفي قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، أكد المجلس أن اتفاق وقف الأعمال القتالية يربط إنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بإتمام عملية تعيين ورسم الحدود الإثيوبية

- الإريتريّة، وطلب إلى الأمين العام إبلاغه بصفة منتظمة بما يجد في حالة هذه المسألة. وباتفاق الطرفين على إنشاء لجنة محايدة للحدود، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر، يكونان قد اتخذتا خطوة هامة للغاية نحو تعيين ورسم حدودهما المشتركة.

٧ - ومن الجدير بالذكر أن اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر يضع مبادئ توجيهية صارمة لإنشاء لجنة الحدود وممارسة أعمالها. فعلى كل من الطرفين أن يعين، بإشعار كتابي إلى، عضوين في اللجنة في غضون ٤٥ يوما من موعد بدء نفاذ الاتفاق، على أن يختار هؤلاء الأعضاء رئيس اللجنة في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تعيين آخر عضو عينه أحد الطرفين. وفي حالة عدم الوفاء بهذين المواعدين النهائيين، يقوم الأمين العام، بناء على طلب الطرفين، بعمليات التعيين اللازمة. ومقتضى الاتفاق، ينتظر أن يتولى "أخصائي الخرائط بالأمم المتحدة" مهمة أمين اللجنة. وعلى كل من الطرفين أن يقدم إلى أمين اللجنة مطالباته وأدلته المتصلة بولاية اللجنة، وذلك في غضون ٤٥ يوما من تاريخ توقيع الاتفاق. وينتظر أن تبدأ اللجنة أعمالها في موعد أقصاه ١٥ يوما بعد إنشائها، وأن تعمل على اتخاذ قراراتها بشأن تعيين الحدود في غضون ستة أشهر من اجتماعها الأول. وفي أعقاب ذلك، تتخذ اللجنة الترتيبات الكفيلة بالتعجيل بتعيين الحدود. وبناء عليه، أحث الطرفين على الامتثال لهذه المواعيد النهائية.

ثالثا - وضع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

٨ - في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (S/2000/947)، أبلغت المجلس بقراري تعيين السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا (بوتسوانا) ممثلا خاصا لي معنيا بإثيوبيا وإريتريا. ولدى وصوله إلى منطقة البعثة في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ ممثلي الخاص سلسلة من الاجتماعات مع السلطات الحكومية وممثلي الأوساط الدبلوماسية في البلدين، وكذلك مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية. وقام ممثلي الخاص بزيارة مجاملة للرئيس بوتفليقة في الجزائر العاصمة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما رافقني هناك لحضور مراسم توقيع اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقام أيضا بزيارات ميدانية لمقار قيادة قطاعات البعثة ومواقع الفرق العسكرية على جانبي الحدود.

٩ - ويقوم ممثلي الخاص وقائد قوة البعثة، اللواء باتريك كاميرت (هولندا)، الذي تسلم مهام منصبه يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالسفر بانتظام بين مكنتي البعثة في أديس أبابا وأسمرة، للإبقاء على اتصال وثيق مع الطرفين ومع منظمة الوحدة الأفريقية. وانضم إلى

السيد ليغوايلا نائباً الممثل الخاص، السيد شيخ - تيديان غاي، والسيد إيان مارتن اللذان يؤديان مهامهما في أديس أبابا وأسمرة، على التوالي.

انتشار البعثة

١٠ - بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة، حتى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ٤٣٢ ٣ فرداً عسكرياً من أكثر من ٣٥ بلداً، من بينهم ١٥٣ مراقباً عسكرياً، فضلاً عن عناصر الدعم المحلية. وبالتعاون المستمر من الحكومتين، ينتظر أن تنتشر البعثة وتمارس مهامها بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١، بقوام إجمالي يبلغ ٢٠٠ ٤ جندي، منهم ٢٢٠ مراقباً عسكرياً، وفقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠).

١١ - وقاربت عملية تزويد مقر قيادة قوة البعثة بالموظفين اللازمين على الاكتمال. وتم بالكامل انتشار كتيبتين ومعظم وحدات دعم القوة، مع وجود الكتيبة الهولندية - الكندية في القطاع الأوسط، والكتيبة الأردنية في القطاع الغربي. وفي القطاع الشرقي، توشك فرقة متقدمة من الكتيبة الكينية على الانتشار، في حين أن قوامها الرئيسي ينتظر أن يتم تجنيده في شباط/فبراير ٢٠٠١. أما وحدات القوة - التي تشمل وحدة طيران من إيطاليا، ووحدة هندسية لإزالة الألغام من سلوفاكيا، ووحدة حراسة وشؤون إدارية من الدانمارك - فتمارس مهامها بالكامل. ويجري حالياً إنشاء مستشفى من المستوى الثاني من الأردن. كما يجري حالياً انتشار سرية شرطة عسكرية من إيطاليا. ومن المنتظر أن تنتشر سرية احتياطي القوة وسرية هندسة الإنشاءات الهنديتان بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ومن المنتظر أن تصل في الشهر القادم سرية سلاح مهندسين من بنغلاديش.

١٢ - وفي قيامهم بأعمالهم، يواصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون الاتصال بالطرفين على صعيدي المقر والميدان، ويعقدون اجتماعات منتظمة مع نظرائهم من البلدين في لجنتي التنسيق مع البعثة وفي الميدان. ويتولى المراقبون العسكريون التحقيق في الشكاوى التي ترد من الطرفين، مما يساعد على بناء الثقة.

١٣ - وحتى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تسلم العمل ١٢٨ موظفاً دولياً و ٦٦ موظفاً محلياً. وحتى تاريخه، تسلمت البعثة عدداً هائلاً من المركبات المأذون بها. وتشمل مواردها الجوية طائرة نفثة صغيرة، و ٦ طائرات هليكوبتر متوسطة المدى، وطائرة نقل واحدة. وقدمت حكومة إيطاليا للبعثة موارد جوية إضافية لا غنى عنها لتنفيذ العمليات. وأفادت البعثة بأن عملية الانتشار عن طريق البحر والجو تسير حتى الآن بكفاءة عالية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للسلطات المحلية على ما قدمته للبعثة من مساعدة في ميناء مصوّع، جعلت انتشارها يسير دون التسبب في حدوث أي احتناك في حركة المرور

بالميناء الشديد الازدحام. كما أود أن أعرب عن تقديري لهذه السلطات لما قدمته أيضا من مساعدة لبرنامج الأغذية العالمي.

١٤ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى البلدان المشاركة في ترتيبات لواء القوات الاحتياطية للأمم المتحدة العالي التأهب المتعدد الجنسيات، فضلا عن البلدان الأخرى المساهمة بقوات، وذلك على التزاماتها الفورية والسخية التي ساعدت على سرعة وكفاءة انتشار القوة. ومما يثلج صدري أيضا ارتفاع مستوى تعاون واستجابة البلدان المساهمة بقوات في توفير أخصائيي مراقبة حركة مؤقتين للتعاون مع البعثة في أداء مهام نشر الجنود. ومن الجدير بالذكر أن هذه هي أول مرة ينفذ فيها مشروع مشترك كهذا خلال مرحلة من مراحل الانتشار. وقد اكتسبت منه خبرة قيمة للعمليات المقبلة. وفي مجال المشتريات، يجري تنفيذ عدد من عقود توفير أماكن للمكاتب وتوريد ما يلزم من وقود للنقل البري والجوي. ومما يؤسف له أنه على الرغم من جهود الأمم المتحدة، وفرت الحكومتان عددا ضئيلا من مواقع الإقامة لاستخدامها بلا مقابل. وأدى هذا، في بعض الحالات، إلى تأخر انتشار قوات البعثة في المواقع النهائية. ولذلك، أدعو الطرفين إلى تيسير توفير أماكن ومواقع مناسبة للبعثة على وجه السرعة.

لجنة التنسيق العسكرية

١٥ - انعقد الاجتماع الأول للجنة التنسيق العسكرية - التي أنشئت بموجب اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ - في نيروبي يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ برئاسة قائد قوة البعثة ومشاركة ممثلي الطرفين ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي بيانه الافتتاحي، ذكر ممثلي الخاص الطرفين بأن عملية السلام ماضية بخطى متسارعة، وأن من واجبهما الإسهام فيها. كما أبرز أهمية منح البعثة حرية دخول الأراضي الإقليمية للبلدين برا وجوا، فضلا عن حرية الحركة، وذلك لتسهيل أعمال البعثة واللجنة. ودعا الطرفين إلى بحث إمكانية قيام اللجنة بعقد اجتماعات لها في أديس أبابا وأسمرة بالتناوب.

١٦ - وفي الاجتماع المعقود يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أكدت السلطات الإثيوبية والإريتريّة اتفاقها السابق على فتح طريقي وصول بريين إضافيين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقب فتح أول طريق من هذه الطرق في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك تمكينا لقوافل البعثة من عبور خطوط الجبهة في جميع قطاعات انتشارها الثلاثة. كما اتفق الطرفان على موافاة قائد القوة، بحلول ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بخطط إعادة انتشار قواهما، وعلى موافاة البعثة، بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بالمعلومات المتعلقة بحقول الألغام المعلومة والمشبوهة. وقد تلقت البعثة بعض المعلومات من إثيوبيا، وما زالت في

انتظار رد من إريتريا. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق حول أساليب رفع جثث قتلى العمليات الحربية من طريق ماندا - عصب. وكما تقرر، تم رفع ٢٠ جثة من ذلك الطريق وأعيدت في مراسم جنازية أقيمت يومي ٦ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وعقدت اللجنة اجتماعا آخر في نيروبي يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الاجتماع الثاني، اتفق الطرفان على وضع بروتوكولين لزيادة حرية حركة طائرات البعثة الثابتة والدوارة الأجنحة في منطقة البعثة. كما تم التوصل إلى تفاهم حول ضرورة مراعاة الشفافية التامة في جميع المعلومات المتعلقة بحقول الألغام المعلومة والمشبوهة، من أجل تقليل المخاطر بالنسبة لحفظه السلام التابعين للبعثة المنتشرين في المنطقة.

١٨ - بيد أن الطرفين لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول إعادة انتشار القوات الإثيوبية وإعادة تمركز القوات الإريترية، حيث تباينت آراؤهما حول تحديد المناطق التي كانت - أو التي لم تكن - خاضعة للسيطرة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. ولذلك، قررت اللجنة أن يحال الأمر إلى ممثلي الخاص، الذي يتابعه حاليا متابعة حيثية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن اتفاق وقف الأعمال القتالية يلزم إثيوبيا بأن تقدم إلى بعثة حفظ السلام خطط إعادة انتشار قواتها من المواقع التي سيطرت عليها بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، والتي لم تكن خاضعة للسيطرة الإثيوبية قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. كما أن الاتفاق يلزم إريتريا بأن تبقى قواتها على مسافة ٢٥ كيلو متر من المواقع التي من المقرر أن تنتشر فيها القوات الإثيوبية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قدمت إثيوبيا إلى البعثة خطط إعادة انتشار قواتها.

١٩ - وفي الوقت نفسه، تم فتح طرق الوصول البرية العابرة للحدود في جميع القطاعات الثلاثة لعمليات البعثة. وقام مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، التابع للبعثة، بتنظيم إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من هذه الطرق قبيل فتحها. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تم فتح أول طريق وصول بري يربط بين آدي كيه في إريتريا و آديغرات في إثيوبيا (القطاع الأوسط). وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، تم فتح طريقين بريين إضافيين يربطان بين عصب وماندا (القطاع الشرقي) وبين شامبيكو وشيرارو (القطاع الغربي). وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تم فتح طريق بري رابع يربط بين أم حجر وحميرة (القطاع الغربي). وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تم فتح طريق بري خامس يربط بين آدي كوالا وراما (القطاع الأوسط). وبفضل فتح طرق الوصول البرية هذه، ازدادت حرية حركة حفظه السلام التابعين للبعثة، وتهيأت سبل انتشارهم في المنطقة الأمنية المؤقتة التي ستنشأ في المستقبل.

٢٠ - كذلك، منح الطرفان البعثة الإذن باستخدام خطوط جوية منخفضة الارتفاع فوق هذه الطرق البرية، وذلك تسهيلا لوصول البعثة إلى مواقع الفرق على جانبي الحدود. ومن

شأن هذا أن ييسر التسليم الفوري للإمدادات، كما أنه ضروري لأغراض الإحلاء الطبي. وقد تم حسم القضية الهامة المتعلقة بالرحلات الجوية المباشرة بين أديس أبابا وأسمرة، ومن المنتظر أن تبدأ يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وستعمل هذه الرحلات الجوية المباشرة بين العاصمتين على تعزيز القدرات التنفيذية والتشغيلية للبعثة، وعلى تقليل المخاطر التي قد تهدد سلامة أفرادها. ولذلك، أود أن أشكر الحكومتين على الاستجابة لندائي بالإذن بتشغيل هذه الرحلات الجوية.

٢١ - وعلى الرغم من وقوع مناقشات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تبادل إطلاق النار على نطاق ضيق بين القوات الإثيوبية الإريتريّة على الخطوط الأمامية أو بالقرب منها، مسببا وقوع قتلى في حالات قليلة، فإن التحقيقات التي أجرتها البعثة قد حدت بها إلى استنتاج أن هذه المناوشات لا تشكل انتهاكات متعمدة من أي من الجانبين لوقف إطلاق النار. غير أن هذه المناوشات تبرز أهمية إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة في أقرب وقت ممكن.

اتفاقا مركز القوات

٢٢ - قدمت الأمانة العامة المشروعين المنقحين، لاتفاقي مركز القوات الواردين من الحكومتين، إلى الممثل الدائم لإثيوبيا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وإلى الممثل الدائم لإريتريا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ورغم أن الحكومتين أكدتا من جديد التزامهما بتوقيع اتفاقي مركز القوات مع الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن، ومن بين ذلك تأكيدهما في هذا الصدد خلال زيارتي الأخيرة إلى أديس أبابا وأسمرة، فإن هذين الاتفاقين لم يبرما بعد. وأود لذلك أن أكرر ندائي لكلا الطرفين بإبرام اتفاقي مركز القوات دون مزيد من التأخير، فقد كان يتعين إبرامهما وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

شؤون الإعلام

٢٣ - مع استمرار انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (أنظر الفقرات من ١٠ إلى ١٤ أعلاه)، يوسع مكتبها الإعلامي نطاق اتصاله وتغطيته من أديس أبابا ومن أسمرة على السواء.

٢٤ - وقد تحقق تقدم كبير في المفاوضات التي جرت مع هيئتي الإذاعة في كلا البلدين لإتاحة وقت للبث الإذاعي بصفة مجانية للبرامج الإذاعية التي تنتجها البعثة. ومبدئيا، ستنتج البعثة ساعة واحدة كل أسبوع من الأخبار والبرامج باللغة الإنكليزية، فضلا عن اللغات المحلية، في كلا البلدين. ومن المتوقع أن تجري إتاحة ساعات إضافية مع نمو قدرة البعثة على إنتاج مزيد من المواد الإذاعية. وقد يتسنى للبعثة بدء إرسالها الإذاعي خلال شهر كانون

الثاني/يناير ٢٠٠١. وأعد المكتب أيضا مجموعة من بلاغات الخدمة العامة باللغات المشار إليها أعلاه لإذاعتها في الراديو والتلفزيون.

رابعاً - الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٥ - يمثل وجود الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة في المستقبل وفي المناطق المجاورة لها تهديدا لأفراد البعثة، وتهديدا أيضا للسكان المعنيين. وتتلقى البعثة بصفة متكررة تقارير تفيد بانفجار ألغام أرضية على جانبي الحدود.

٢٦ - ومن أجل تحسين تنسيق أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام، تقوم البعثة بإنشاء فريق تنسيق لتحديد أولويات الأعمال المتعلقة بالألغام في مكتب أسمره التابع للبعثة، يرأسه نائب الممثل الخاص. وسيضطلع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، التابع للبعثة، بوظائف الأمانة وسيقدم المشورة الفنية لفريق التنسيق، وسيشرف على تنفيذ الأعمال المتعلقة بالألغام المنفذة بناء على قرارات وتوصيات الفريق.

٢٧ - لقد أدى توقيع اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر إلى بث آمال كبار لدى المشردين داخليا. ومن دواعي القلق البالغ احتمال قيام المشردين داخليا المتلهفين على العودة إلى منازلهم وأراضيهم بتحركات تلقائية، قبل أن يمكن القيام بإزالة الألغام وقبل أن يتمكن مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام من إعلان أن تلك المناطق أصبحت آمنة، وبدأت البعثة ومنسق الشؤون الإنسانية مناقشات مع السلطات الإريترية بشأن العودة المزمعة لإدارتها إلى المنطقة الأمنية المؤقتة في المستقبل وبشأن ضرورة إبلاغ المشردين داخليا بمخاطر العودة السابقة للأوان إلى بعض قراهم، وخاصة تلك الواقعة بالقرب من الخطوط الأمامية السابقة. وثمة حاجة عاجلة أيضا إلى توعية المشردين داخليا والعائدين بشأن الألغام عن طريق برنامج التثقيف العام الذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام.

خامساً - التطورات الإنسانية

٢٨ - قمت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بعد وقت قصير من زيارتي لمنطقة البعثة، بالكتابة إلى رئيس إريتريا ورئيس وزراء إثيوبيا لحثهما على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر بالكامل وبدون تأخير والإفراج عن أسرى الحرب والمحتجزين والمعتقلين وضمان معاملة مواطني كل منهما في إقليم الآخر معاملة إنسانية. وأشارت إلى أنه يتعين التوصل إلى حل بشأن وضع المعرضين لخطر المعاناة من انعدام الجنسية نتيجة لعمليات التشريد الإجبارية بين البلدين، وذلك وفقا للمبادئ الدولية

ذات الصلة. وإنني لعلّى ثقة من أنه بالوفاء بهذه الالتزامات، ستتعاون الحكومتان تعاوناً وثيقاً مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومع وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة.

٢٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعيد ٨٣٦ شخصا من أصل إثيوبي من إريتريا إلى وطنهم بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. ونفذت عمليات أخرى تحت إشراف اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لإعادة ما يزيد على ٣ ٥٠٠ إثيوبي مدني إلى وطنهم. وفي ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب إعلانين من الحكومتين بأنهما ستبدأن في الإفراج عن أسرى الحرب، نفذت لجنة الصليب الأحمر الدولية أول عملية لإعادة ٣٦٠ جندياً إثيوبياً و ٣٥٩ جندياً إريترياً إلى أوطانهم، من بين المرضى والمصابين بجراح خطيرة. وسمح للطائرة التي تنقل الجنود المحررين بالتحليق الجوي المباشر بين أديس أبابا وأسمرة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أعيد ما يزيد على ٩٥٠ شخصا من أصل إريتري إلى وطنهم من إثيوبيا بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وأنني أثني على الطرفين لما أبدياه من تعاون ومن التزام بالاتفاق في هذا الصدد، وأطلب إليهما السماح بالإفراج عن جميع أسرى الحرب المتبقين وسائر المحتجزين.

٣٠ - وفي الوقت الحالي، تشمل الأولويات الإنسانية الرئيسية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر بعد إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة فضلاً عن القيام بطريقة آمنة ومنسقة بإعادة توطين السكان الذين شردوا من المناطق الأمنية المؤقتة نتيجة للصراع. لكن لن يمكن تحقيق هذا إلا إذا تم التصدي لتهديد الألغام والذخائر غير المنفجرة عن طريق مزيج من برامج إزالة الألغام وبرامج التوعية (أنظر الفقرة ٢٧ أعلاه). ولمواجهة هذه التحديات وغيرها بفاعلية، سيواصل الفريقان القطريان للأمم المتحدة في كلا البلدين التعاون الوثيق مع السلطات المختصة ومع البعثة.

٣١ - وقد أجريت تقييمات مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة للاحتياجات في كل من إثيوبيا وإريتريا، ستنتهي إلى إصدار نداءات من جانب الحكومتين والفريقين القطريين التابعين للأمم المتحدة في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولا يزال السكان المستهدفون للحصول على المساعدة الإنسانية المستمرة في عام ٢٠٠١ هم المشردون داخلياً في المخيمات، والجماعات الريفية والسكان الحضريون الذين أصبحوا عرضة للخطر نتيجة لتأثيرات الحروب والجفاف.

سادساً - الجوانب المالية

٣٢ - تعمل البعثة حالياً بموجب سلطة التزام قدرها ١٥٠ مليون دولار أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ووافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٥٥

المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويتوقع أن تفي مخصصات التمويل الحالية بتكاليف بدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبلاحتياجات التشغيلية الجارية. وتبلغ الميزانية المقترحة لإنشاء وتشغيل البعثة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ مبلغاً إجمالياً ٢٠٠ ٦٩٩ ١٩٠ دولار ويبلغ صافي الاحتياجات مبلغاً قدره ٦٠٠ ٢٠٢ ١٨٨ دولار. وتعتمد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة كليهما إجراء استعراض آخر للاحتياجات من الموارد، ومن بينها ملاك موظفي البعثة في الدورة الخامسة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠١.

سابعاً - الملاحظات

٣٣ - كان التوقيع في الجزائر العاصمة على اتفاق السلام في ١٢ كانون الأول/ديسمبر أحد الإنجازات الرئيسية التي تؤكد التزام كلا البلدين بتوطيد عملية السلام. وأشعر بالتفاؤل إزاء اتخاذ الطرفين بالفعل خطوات في سبيل تنفيذ بعض ما عليهما من التزامات. بموجب الاتفاق وأدعوهما إلى الامتثال للاتفاق بكامل أحكامه دونما تأخير لا مبرر له. وأود أنؤكد من جديد أن الأمم المتحدة بمسعاها هذا تقف على أهبة الاستعداد للعمل بشكل وثيق مع السلطات الإثيوبية والإريتريّة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وسائر الأطراف المعنية. وإني على ثقة أن الدول الأعضاء مستعدة لتزويد الطرفين والأمم المتحدة بكل ما يحتاجون إليه من مساعدة ضرورية تحقيقاً لتلك الغاية.

٣٤ - ويُطلب إلى الطرفين، بموجب أحكام اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أن يحترما وينفذا على نحو كامل أحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأشعر بالسعادة لانتشار البعثة بسرعة. ومن المنتظر أن تكتمل هذه العملية في غضون الأسابيع المقبلة وأن تهيم الظروف المفضية إلى إحلال سلام دائم. غير أنني أشعر بالقلق إزاء التأخر في إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة نتيجة للخلافات التي نشأت بين الطرفين حول خطط إعادة الانتشار، في أثناء الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العسكرية. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن إعادة الانتشار هي ضرورة تنفيذية يراد بها تلافي وقوع مناوشات بين القوات التي تقف وجها لوجه على أرض الميدان. وإعادة الانتشار لا يراد بها بأي حال من الأحوال أن تقرر مسبقاً الوضع النهائي للمناطق المتنازع عليها. وقد طُلب إلى ممثلي الخاص أن يعمل مع الطرفين على كفالة حل تلك الخلافات في أقرب وقت.

٣٥ - ولا يزال يتعين أيضا حل بعض المسائل المتصلة بانتشار البعثة. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن توافق حكومتا إثيوبيا وإريتريا على توقيع اتفاقي مركز القوات دون مزيد من التأخير.

٣٦ - وما زالت مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا محدقا بقوات البعثة وبالسكان المقيمين في المنطقة الأمنية المؤقتة التي ستنشأ في المستقبل وما حولها. ويحدوني أمل كبير في أن يقدم المجتمع الدولي بسخاء المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية وأن يزودها بالموارد والمهارات والخبرات اللازمة في مجال إزالة الألغام بحيث تتمكن، بالتنسيق مع البعثة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من مساعدة كلتا الحكومتين في هذا الجهد الكبير. وبناء على ذلك، أحث المجتمع الدولي على زيادة ما يقدمه من دعم إلى أنشطة إزالة الألغام وبرامج التوعية بخطر الألغام الجارية في إريتريا وإثيوبيا.

٣٧ - ويتصل عمل لجنة الحدود المكلفة بموجب الاتفاق الموقع في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بوضع الحدود ورسمها، اتصالا وثيقة بولاية البعثة. وإنني على ثقة بأن الطرفين سيعملان بشكل بناء على إنشاء اللجنة في غضون الإطار الزمني المحدد في الاتفاق وبأنهما سيسيران عملها وسيحترمان قراراتها.

٣٨ - بيد أن نجاح لجنة الحدود سيتوقف على استناد عملها على قاعدة مالية صلبة. وبموجب أحكام الاتفاق. وافق الطرفان على تحمل نفقات اللجنة مناصفة. ولهذا ينتظر منهما أن يوفرا في أقرب وقت التمويل اللازم للجنة. كما ينص الاتفاق على حق اللجنة في قبول تبرعات من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ بمقتضى الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه. وقد بلغت التبرعات المقدمة إلى هذا الصندوق الاستئماني لغاية ١٠ كانون الثاني/يناير ما مجموعه ١,٧ مليون دولار. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات إليه. ومع ذلك، فمن الواضح أن الموارد المتوفرة حاليا في الصندوق الاستئماني لا تكفي للوفاء بنفقات اللجنة، مع العلم بأن اللجنة تعد بنفسها ميزانية عملها. ولهذا، أناشد الدول الأعضاء التبرع بسخاء لصندوق التبرعات الاستئماني.

٣٩ - والأمم المتحدة مستعدة، رهنا بتوافر الموارد، لمساعدة لجنة الحدود في عملها. وبمقتضى اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر، يعمل أخصائي الخرائط بالأمم المتحدة أمينا للجنة. ويجوز للجنة، علاوة على ذلك، أن تطلب من البعثة دعما موقعا في مجالي النقل والإمداد. وبغية تيسير مباشرة اللجنة لعملها في أقرب فرصة، قد يكون من المستصوب تحميل ميزانية البعثة التكاليف المتصلة بعمل أمين اللجنة وتكاليف أي دعم قد تطلبه اللجنة

في الميدان. ورهنا باحتياجات اللجنة في المستقبل، قد أعرض من جديد على مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة المختصة الأخرى مسألة تمويل هذا الجهاز الهام.

٤٠ - وفي أثناء حضوري حفل التوقيع على الاتفاق في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، لاحظت ما ذكره الرئيس أفورقي في بيانه عندما قال إن ارتباط إثيوبيا وإريتريا بعلاقة حوار هو نعمة لهما وليس لعنة عليهما. وفي الحفل ذاته، ذكر رئيس الوزراء زيناوي أن الاتفاق مهد الطريق أمام البلدين "لشن حرب حقيقية ضد الفقر". ولكن مما يؤسف له أن حربا كلامية قد استمرت منذئذ في وسائل الإعلام، وفي البيانات الرسمية التي يدلي بها كلا الجانبين إلى حد ما. وفي أثناء اجتماعي مع الزعيمين كليهما في الجزائر أبلغتهما أن إسكات المدافع لا يكفي وإنما يتعين على بلديهما أن يعتنقا السلام وبنينا الثقة ويعملا على تحقيق مصالح حقيقية. ويتوقع المجتمع الدولي من كلا البلدين أن يواصل العمل بعزم على تحقيق تلك الأهداف.

٤١ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في البعثة لما يبذلونه من جهود متفانية في سبيل تحقيق السلام بين إثيوبيا وإريتريا.

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: المساهمات المقدمة لغاية ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١^(١)

مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المقر	المجموع
٢			٢
الاتحاد الروسي			
الأرجنتين		١	١
الأردن	٩٣٩ ^(ب)	١٢	٩٥٦ ^(ب)
إسبانيا		١	٤
أوروغواي			٥
أوكرانيا			٥
إيطاليا	١١٣	٦	١٢٤
بنغلاديش		٤	١٠
بنن		٢	٢
بولندا		٦	١١
بيرو			٢
تونس			١
الجزائر			٨
جمهورية تنزانيا المتحدة		٣	١١
جنوب أفريقيا		٢	٣
الدانمرك	٣٢٤ ^(ب)	٧	٣٣١ ^(ب)
رومانيا			٨
زامبيا			١٠
سلوفاكيا	١٥٣	٤	١٥٧
السويد		٥	١٣
سويسرا			٣
الصين			٦
غانا		٧	١٦
فرنسا		٢	٢
فنلندا		٢	٩
كندا	٥٣٦ ^(ب)	٨	٥٥٠ ^(ب)
كينيا		١٢	٢١
ماليزيا		٥	١١
الترويج		٤	٨
النمسا		٥	٨

مراقبو الأمم المتحدة العسكريون	القوات	المقر	المجموع
نيبال	٤		٤
نيجيريا	٣		٣
الهند	٥	٢	٧
هولندا	١	٩	١١١٤ (ب)
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	١	٧
المجموع	١٥٣	١١٠	٣٤٣٢

(أ) البلدان الأخرى التالية أسماؤها تعهدت بعد ذلك بإرسال مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة و/أو قوات: استراليا، باراغواي، بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجمهورية التشيكية، سنغافورة، غامبيا، ناميبيا، نيوزيلندا، اليونان.

(ب) يشمل عنصر الدعم المحلي